العلاقات المغربية الفرنسية خلال الفترة الحديثة
بين التواصل والقطيعة

الأستاذ جمال سهيل
جامعة الدكتور يحيى فارس - المدية

فرضت الحركة البحرية في المتوسط شروطا تاريخية على ضفتيه، وألزمت الطرفين بعلاقات تحكمت فيها المعادلات الجيوسياسية، التي أفرزت حركة الجهاد البحري، والقرصنة، ونتج عنها ظاهرة الأسرى التي أصبحت سمة القرون الحديثة في سواحله.

وعلى جغرافية الماء تحركت آلة الحرب بين الطرفين ليؤكد كل واحد وجوده في هذا الأديم، الذي تصارعت عليه الإمبراطوريات. وعلى ضفتيه تحركت آلة الدبلوماسية ليتولى كل طرف حضوره في القرارات الحاسمة للعلاقات بآلية الأسر والفداء التي نظمت في كثير من الأحيان شروط العلاقات وتطوراتها.

يعالج هذا المقال جانبا مهما من العلاقات بين المغرب الأقصى وفرنسا. ويركز بالخصوص على القرصنة، والأسرى، والتجارة من الجانبين. ويبرز من خلال ذلك جزء من السياسة الأوروبية في الحوض الغربي للمتوسط، خلال القرن الحادي عشر الهجري، الموافق للسابع عشر الميلادي الذي كان العصر الذهبي لدول الضفتين في النشاط البحري عموما.

حاولت من خلال هذا العرض إيجاد أجوبة عن تلك المواضيع، التي أثّرت في العلاقات الأوروبية المغربية عموما، والعلاقات المغربية الفرنسية منها على الخصوص. فكان مما يحرك العلاقات بين البلدين: حركة الجهاد البحري أو القرصنة، وقضية الأسرى، ومسألة التبادل التجاري.

لقد وضعت الدراسات الأوربية القراصنة المغاربة ضمن نطاق النشاط القرصاني المتمركز في سواحل إفريقيا الشمالية على البحر الأبيض المتوسط، بيد أن نشاط القرصنة الأوروبية، بدأ في تاريخ مبكر، عندما أغارت اسبانيا على مدينة سلا سنة 659هـ/ 1260م[1].

ووصفت القرصنة في بداية القرن السادس عشر، بأنها استراتيجية تسمح بشن الحملات، ولذلك ارتبطت القرصنة بتلك الحروب التي قامت في أوروبا، ثمّ اتسع نطاقها مع ظهور الدولة العثمانية على السواحل الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، وبذلك اتخذت القرصنة منحى آخر، منفصلا عن الحروب، مما أدى إلى اتساع هذه الظاهرة، وتطور عملياتها، وتعدد اتجاهاتها، وبالأخص خلال القرن السابع عشر، الذي أطلق عليه "قرن القرصنة"[2]؛ وهذا لما امتازت به فترة القرن 17م من صراع بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط، الشمالية منه، والجنوبية، وما انجر عنه من تداعيات.

ومنه نقول إن الصراع المسيحي الإسلامي، كان مسرحه البحر الأبيض المتوسط، وبالرغم من ذلك فإنه على عكس الطرف المسيحي، الذي شجع قيام مؤسسات قرصانية خاصة، لا تخضع في الظاهر لأي نفوذ، ولا لأية دولة كانت، فإن دول المغرب البحرية قد أشرفت على هذا النشاط عن كثب، وضبطته ضمن القوانين والأعراف، التي كانت سائدة، وربما يرد على هذا بكون البحريات المغربية كان يقوم على شؤونها، ويشرف عليها الخواص، وليس الدول، وبالتالي فإنه من الصعب إن لم يكن مستحيلا، ضبط نشاط البحارة الخواص في إطار القوانين، والأعراف الجارية[3].

لقد تم تشويه عملية الجهاد البحري للمغاربة من طرف الأوروبيين، عندما وضعوا البحارة المغاربة في إطار القراصنة المتطوعين؛ لمهاجمة السفن التجارية في عرض البحر المتوسط[4]، "ولكن القرصنة أو الجهاد البحري عند المغاربة كانت تعتبر حربا مقدسة"[5].

1ـ دور الجهاد البحري (القرصنة) في تحريك العلاقات المغربية الفرنسية:

نشأت غارات القراصنة المغاربة الواسعة والكثيفة من مدينة الرباط، التي بها ميناء الرباط المدينة، وميناء سلا، الواقعين على المحيط الأطلسي[6]، توجهت فرنسا إلى تكثيف العلاقات التجارية مع الإيالات العثمانية، ومع المغرب الأقصى، ولذلك حرصت على حرية الملاحة في البحر الأبيض المتوسط وعلى سلامة سفنها التجارية، التي كثيرا ما كانت تتعرض للقرصنة المغربية، فاستغلت فرنسا علاقاتها التاريخية الحسنة مع الدولة العثمانية، فكتب الملك الفرنسي "هنري الرابع" رسالة إلى السلطان العثماني "محمد الثالث" يشكو فيها أمر القرصنة المغربية، ويدعوه لمراسلة

السلطان المغربي أحمد المنصور لينظر في الأمر، وقد كان بالفعل ما أراد الملك الفرنسي؛ حيث وجّه السلطان العثماني الرسالة إلى السلطان المغربي بتاريخ 23 أوت 1603م[7].

ويتّضح من كل هذا، أنّ علاقات فرنسا بالمغرب في أواخر القرن العاشر الهجري السادس عشر الميلادي، كانت علاقات في مجملها تدور حول الأسرى الفرنسيين في المغرب الأقصى، ومحاولة تحريرهم، أو طلبات السماح للسفن التجارية الفرنسية باستعمال الموانئ المغربية، وحتى مطلع القرن السابع عشر الميلادي، لم تكن البحرية الفرنسية ذات اعتبار يذكر، حيث قام الملك هنري الرابع بالرفع من شأنها برغم من وصول الكاردينال ريشيليو إلى السلطة، فعمل جاهدا إلى تطوير البحرية وتقوية قطعها، ومع ذلك ظلت غير قادرة على التطور، فلم يتجاوز عدد سفنها الواحد والعشرون سفينة[8]. لقد مثّل موضوع القرصنة محورا أساسيا في علاقات المغرب الأقصى مع مملكة آل بربون.

وهكذا كان الوضع السياسي الداخلي فيما يسمى "بجمهوريات أبى رقراق الثلاث"؛ هو الظرف الحاسم الذي تحكم في اتساع وشدة غارات القراصنة في الرباط وسلا، فكانت غارات القراصنة أحيانا تشتد في الفترات التي كانت تنجو فيها الرباط من الفتن التي تعم بقية أرجاء المغرب[9]. وكانت غارات القراصنة تتقلص وأحيانا تختفي فعلا في الأوقات التي كانت الأحوال السياسية في مدينتي الميناء تمثل صورة الأحوال السائدة في عموم المغرب، أي عندما كان النزاع الأهلي والتنافس بين المستوطنات في الرباط وسلا تمثل صورة المنازعات القبلية والإقليمية التي دمرت القطر بكامله، وفي الفترات التي كانت الرباط وسلا خارج سيطرة حاكم إقليمي كبير أو سيطرة أسرة حاكمة كبرى كانت شدة غارات القراصنة ترتفع أو تنخفض حسب الظروف المحلية الراهنة[10].

لقد كانت القرصنة خلال القرن السابع عشر الميلادي هي سمة النشاط البحري في البحر المتوسط، يمارسها المسلمون وغير المسلمين، فساهمت هذه الأعمال البحرية في سقوط العديد من الأسرى من كلا الجانبين في أيدي الجانب الآخر، وبسببها توترت الأجواء السياسية بين بلدان البحر المتوسط التي تعرض مواطنوها للوقوع في الأسر، كما تبادلت بسببها العديد من السفارات وجرت

الكثير من المفاوضات والحروب، بعضها أفضى إلى نتائج ايجابية والبعض الآخر لم يحقق نتائج مرضية[11].

ولعل قضية الحرب القرصانية بين المغرب وفرنسا واحدة من أشهر ما عانت منها شعوب البلدين، وخاصة من وقع منهم في أسر الآخر، حيث أن مشكلة الأسرى بين المغرب وفرنسا قد ظلت واحدة من أعقد المشاكل التي لم يتم التوصل إلى حل مناسب لها في عهد كل من لويس الرابع عشر ومولاي إسماعيل[12].

2ـ قضية تحرير الأسرى:

شكلت محاولة تحرير الأسرى الأجانب بالمغرب إحدى أهم انشغالات القناصل الأوروبيين، فقد كانت أغلب المراسلات الدبلوماسية بين ملوك فرنسا، وسلاطين المغرب تدور حول مسألة تحرير وتبادل الأسرى من الجانبين[13].

لقد تميزت فترة القرن الحادي عشر الهجري السابع عشر الميلادي، بانتشار ظاهرة القرصنة في الحوض الغربي للبحر المتوسط، بين العالمين المسيحي والإسلامي[14]، حيث أصبحت ظاهرة الأسر آفة عالمية، والأسرى بضاعة للتفاوض والتّناور، والاتّجار، والاستغلال اللاإنساني، خاصة في العالم المسيحي؛ الذي في أقل من أربعة قرون أسر واشترى وباع في ظروف جد قاسية، خمسين مليونا من البشر، إلى درجة أنها اعتبرت أكبر جريمة لم ترتكب مثلها من قبل ضد الإنسانية[15].

وصف ابن جبير الأسرى المسلمين بقوله: "...ومن الفجائع التي يعانيها من حلّ ببلادهم أسرى المسلمين، يرسفون في القيود، ويصرفون في الخدمة الشاقة تصريف العبيد، والأسيرات المسلمات كذلك، في أسواقهم خلاخيل الحديد، فتنفطر لهم الأفئدة ولا يغني الإشفاق عنهم شيئا..."[16].

إنّ قتل الأسرى المسلمين في أوروبا آنذاك كان أمرا طبيعيا، فالأوروبيون كانوا يعمدون إلى قطع أنوف، وآذان المسلمين الذين يقعون أسرى لديهم، ويقتلونهم بعد تعريضهم لعذاب شديد إلى حدّ لا يمكن للعقل تصوره وإدراكه[17].

أ- اهتمام ملوك المغرب بالفداء:

اهتم سلاطين المغرب بهذا الجانب الإنساني، وكان لهم دور قيادي في افتداء أسرى المسلمين بدون تمييز، وخلف لنا السفراء المغاربة كتابات عديدة في هذا المضمار[18].

كانت مسألة الأسرى دائما ضمن مكاتبات ومراسلات سلاطين المغرب مع الدول المسيحية مثلا: "الجنويين انتهزوا فرصة استمرار إسبانيا في مخططها التوسعي، وذلك بتقديم كل العون والمساعدة كي يضمنوا لأنفسهم الاستمرار في تحقيق المكاسب من جراء ممارسة القرصنة"[19][20].

اهتم السعديون بالفداء، وخاصة منهم أحمد المنصور الذهبي، الذي حكى عنه ابن القاضي في المنتقى المقصور، على مآثر الخليفة المنصور: "...ومن صدقاته أيضا إخراجه الكثير من الأسرى في كل وقت من أقطار الكفرة وجزيرة الأندلس وغيرها وما جاءه معتق من المسلمين أو اليهود الذين تحت ذمته قط يطلب أسيرا نصرانيا عوضا عن المسلم الأسير، إلّا ويبذله قصدا به الدار الآخرة والقربات الفاخرة، وكثيرا ما يقول في مجالسه من تعذرت عليه حاجة في أسير أو غيره فليأتنا لنقضيها له حدثني بهذا غير واحد ممن أثق به ولقد أخرج يهوديا من الأسر من جزيرة مالطة بمال إذا طلب منه..."[21]. ولكن لم يجر أحد من ملوك السعديين على مراسلة ملوك أوربا، بإرسال السفارات كما سيقع ذلك في عهد الدولة العلوية، وخاصة في عهد المولى إسماعيل[22].

تدل المراسلات العديدة حول موضوع افتداء الأسرى، وتحريرهم، وإصرار، واهتمام القناصل للقيام بذلك؛ على أهمية القضية بالنسبة للقنصل في كسب رضا الملك عليه، والبقاء في المنصب. وبل للملك نفسه نتيجة الضغوط التي كانت الكنيسة، ومنظمات افتداء الأسرى الأوروبية تمارسها على الرأي العام، والبلاط، إذ اعتبرت من أهم الأولويات لضمان مواصلة قتال المسلمين تحت راية الصليب[23].

لقد تعمد الأوربيون تضخيم قضية الأسرى المسيحيين في بلاد المغرب وذلك بتشويه حالتهم، كما عزز رجال الكنيسة تيار التعصب الديني تجاه هذه القضية، بالمقابل فقد قللوا من شأن قضية الأسرى المسلمين الذين تحولوا من أسرى إلى عبيد[24].

كان الأسرى المسلمون، ومن بينهم المغاربة يعانون من ويلات الأسر والتجديف الشاق المميت، ويقضون نحبهم في هذا الجحيم دون أن يعرف مكانهم أحد، أو يستطيع الاطّلاع على وضعهم اللاإنساني. فغطرسة لويس الرابع عشر حوّلت عصر الأنوار إلى الظلمات، بالمعاملة السيئة والاحتكارية للشعوب

الأخرى. ففي سفارة ابن عائشة إلى فرنسا لم يتمكن السفير من رؤية، أو الوصول إلى الأسرى المغاربة، بالرغم من إلحاحه على ضرورة الاطّلاع على وضع بني جلدته المغاربة، لكن إلحاحه قوبل بالمراوغة، والتماطل وإنكار مكان تواجدهم[25].

ب- دور قضية الأسرى في تحريك العلاقات المغربية الفرنسية:

يعتبر موضوع الأسرى من بين أهم القضايا، التي طبعت العلاقات المغربية الفرنسية، وازدادت خطورة هذه القضية بحكم طبيعة الصراع، والظرفية التاريخية التي هيمنت على منطقة غرب المتوسط، حيث رافق ذلك وقوع أسرى مغاربة في يد النصارى، ووقوع أسرى مسيحيين في يد المغاربة، فقضية الأسرى شكلت عنصرا أساسيا في تنشيط العلاقات الدبلوماسية، وإبرام المعاهدات، وتبادل الرسائل، والسفارات بين ملوك فرنسا وسلاطين المغرب[26].

وللتوصل لحل مرض لمشكلة الأسرى بين المغرب وفرنسا، كانت هناك محاولات عديدة تهدف لمشروع عقد سلام، يتم من خلاله تقارب العلاقات واستئناف المفاوضات[27].

طغت قضية افتداء الأسرى على العلاقات الفرنسية - المغربية بشكل كبير فقد أولى لها البلاط الفرنسي اهتماما بالغا. ويبدو أن الملك نفسه، قد سيطرت عليه تلك القضية بالنظر إلى تلك الرسائل التي كانت تصله من القناصل، والسفراء والمخبرين. ويبدو أن المغرب لم يكن يمانع في تحرير الأسرى الأوروبيين؛ لأنهم كانوا بالنسبة للملك أحد موارد الخزينة العامة، خاصة الأسرى المثقفين، والقديسين منهم، كانوا الأغلى فدية. ومع رواج عملية افتداء الأسرى، ازدادت عمليات أسر المزيد منهم لضمان استمرار المداخيل، خاصة مع تراجع تجارة المغرب، بسبب الحظر الذي فرضه الإسبان، وتحول محاور التجارة العالمية ناحية المحيط الأطلسي، وما نتج عن ذلك من تأثير على مجموع سياسة المغرب الخارجية[28].

3- مسألة المبادلات التجارية:

كانت المملكة السعدية بالرغم من تزايد شأنها، تفتقر إلى ميناء يتناسب والأهمية التي أصبحت عليه هذه الدولة بهدف التفتح على العالم الخارجي لجلب موارد إضافية تسمح بتعزيز موقف السلطة اقتصاديا، وتصريف فوائضها من السكر، والقمح، والجلود. فعمل السلطان محمد الشيخ على تحرير ميناء أغادير في

شهر ذي القعدة 947هـ/ 1541م، فأصبح هذا الميناء قبلة للتجار الأوروبيين لشراء السكر، والجلود، والشمع [29]. "...وقد كان محمد الشيخ يتبادل السكر بالأسلحة الأوروبية، والعتاد الحربي..."[30].

كانت أوروبا تعتمد على أقاليم المغرب للحصول على ما يلزمها من منتجات إفريقيا السوداء. وكان تجارها يتعاملون مع سكان المغرب باعتبارهم وسطاء؛ إذ كان المغرب يشتمل على طرق قوافل تسمح له باستيراد المواد الأولية الاستوائية. وكانت المبادلات تقع في الموانئ "...ومن عادة سفن البندقية أن تأتي إلى بادس مرة، أو مرتين في السنة حاملة بضائعها، فتنجز فيها بالمبادلة، والبيع نقدا بالإضافة إلى أنها تنقل البضائع، وحتى الركاب المسلمين أنفسهم من هذا الميناء، إلى تونس، وأحيانا إلى البندقية، أو حتى الإسكندرية، وبيروت..."[31]. ولم يكن التجار الأوروبيين يغامرون بأنفسهم في المدن الواقعة داخل البلاد إلا بصفة استثنائية، إذ كانت المبادلات تقع في الموانئ التي توجد فيها الحماية، وفنادق النصارى. وقد كان الملوك الكاثوليك يبعثون بمسافرين، وجواسيس لهم لمراقبة، ودراسة سواحل المغرب[32]. بالرغم من وزن فرنسا في أوروبا، إلّا أن دورها في المغرب كان باهتا "ولم يتعامل السلطان أحمد المنصور، معها إلا في نطاق ضيق، واقتصر على استقبال بعض قناصلها"[33].

واكتفت بفدية الأسرى في المغرب. وكان يمثلها قناصل من مرسيليا، وأطباء، ومغامرون. وقد كلف مولاي زيدان "فليب دوكاستلون"[34] بنقل البضائع عبر النيجر، فآثر أن يتقاضى أجره بنفسه بالاستحواذ على مكتبة مولاي زيدان وأمتعته[35]، ومن سوء حظه أن مركبه وقع في يد الإسبان، وعجز السلطان عن استرداده. فكان لهذا الحادث أثره السيئ في العلاقات الفرنسية – المغربية، امتد لسنوات طويلة. إلّا أن "إسحاق رازيلي"[36] تمكن من إصلاح الأمور؛ عندما تمكن من إبرام صلح مع السلطان "عبد الملك" سنة 1631م، ثم مع الموريسكيين سنة 1635م[37].

أ- دور التبادل التجاري في تحريك العلاقات المغربية الفرنسية:

تأثرت المبادلات التجارية كثيرا بالاضطرابات التي شهدها المغرب، نتيجة الصراعات الداخلية على السلطة، والتحرشات الإسبانية، والبرتغالية على سواحله، وموانئه. إذ كان لغياب الأمن في الطرق، والسواحل، والأسواق أثره

على المبادلات؛ إذ كثيرا ما تعرضت القوافل التجارية إلى غارات العصابات، وبعض القبائل التي لم تعترف بسلطة السعديين عليهم. كما تأثرت التجارة البحرية بالغزو، والاحتلال الإسباني، والبرتغالي، وبأعمال القرصنة، "...كما تأثرت بالحظر الذي فرضه الإسبان، والبرتغاليون على غيرهم من الأوروبيين الذين يريدون التجارة مع المغرب، خوفا من أن يهرّبوا له الأسلحة النارية التي كان المغاربة في حاجة إليها، بحيث بات المغرب في اختناق شديد"[38].

ظهرت رغبة البرتغال، واسبانيا في افتكاك المناطق الساحلية للمغرب، بهدف استغلال خيراته، وإقامة قواعد عليها للأشراف على الطرق التجارية، والقضاء على قواعد التجارة المغربية. ولقد وصل الحد بهم إلى التفكير باحتلال مراكش نفسها سنة 1515م. إذ من خلال هذه السواحل يستطيعون شراء القمح، والجلود، والجياد، وملاحف الصوف يبادلونها في إفريقيا السوداء بالذهب، والعبيد[39].

في حين كانت المبادلات التجارية مع الدول الأوروبية تقع غالبا في هذه الموانئ، أو بالقرب منها. وكان للأوروبيين عدد من الوكلاء الذين يقومون مقام القناصل، والأعوان التجاريين. وكانت الأسواق تشهد قدوم العديد من التجار، والمغامرين خاصة بعد شيوع خبر تدفق الذهب من السودان إثر نجاح حملة المنصور على واحات قرارة وتوات سنة 1583م، وعلى السودان سنة 1590م[40].

على أن العلاقات المغربية مع الدول الأوروبية خارج إطار التبادل التجاري حذرة، ولم تستقر على حال واحد، وذلك لتعدد المصالح وتفرعها، إلّا أن ملوك المغرب أرادوا التأسيس لعلاقات تجارية، واقتصادية على أساس المصلحة المشتركة خاصة مع الإنجليز أعداء الإسبان ومنافسيهم، "...فأقدم السلطان محمد الشيخ، وابنه عبد الله الغالب على تشجيع التجارة مع الإنجليز، كما قام أحمد المنصور بكراء طواحين السكر لليهود والمسيحيين. وبادر لتأسيس تجارة العبيد ذكورا، وإناثا..."[41].

مثّل موضوع المبادلات التجارية بين موانئ المغرب وفرنسا، خاصة ميناء مرسيليا من جهة الجنوب، وميناء بريست (Brest) من جهة الغرب[42] حيزا هاما في علاقات البلدين.

ومجمل القول: إنّ مسألة الأسرى، والقرصنة، والتجارة؛ شكلت أهم القضايا التي تحكمت وحركت العلاقات السياسية، والدبلوماسية ما بين المغرب الأقصى وفرنسا، وكانت أهم عامل نشّط عجلة الدبلوماسية المغربية، في وقت كانت فيه أوروبا قد تسلحت بالدبلوماسية الدائمة كأداة لحماية مصالحها. فهل سعى سلاطين المغرب لاستخدام البعثات الدبلوماسية كأداة فاعلة في حل المشاكل العالقة مع مملكة آل بوربون، أم أنّ المبادرة كانت من بلاط ملوك فرنسا؟

الهوامش:

(1) جيروم. ب. وايز: المغرب وقراصنته المغاربة في القرن السابع عشر، تعريب طارق العسكري وعبد الهادي التازي، في: مجلة البحث العلمي، جامعة محمد الخامس، السنة السادسة عشرة، ع 29-30، الرباط، المغرب 1399هـ/ 1979م، ص ص، 14-17.

(2) Lemnouar Merouche: Recherches sur l'Algérie à l'époque Ottomane, v2. La course mythe et réalité, édition Bouchene, France2007, p106.

(3) زكي مبارك: المقال السابق، ص25.

(4) نفسه

(5) سعيود إبراهيم: الأسرى المغاربة في إيطاليا خلال العهد العثماني، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث، إشراف الدكتورة عائشة غطاس، قسم التاريخ، جامعة الجزائر02 بوزريعة، الجزائر2009/ 2010م، ص112.

(6) محمد بن عبد السلام الرباطي: المرجع السابق، ص165.

(7) Lemnouar Merouche, Op.Cit, p324.

(8) Paul Masson: les galeres De France guerre (1481-1781), edition Hachette, paris1938, p104.

(9) محمد الفاسي: الرحلات السفارية المغربية، في مجلة البيّنة، المملكة المغربية، ع5، المغرب1962، ص16.

(10) جيروم. ب. وايز: المقال السابق، ص19.

(11) فهد بن محمد السويكت: سفارة عبد الله بن عائشة إلى بلاط لويس الرابع عشر 1110هـ/ 1698م أسبابها ونتائجها، في مجلة بحوث تاريخية، جامعة الملك سعود، كلية الآداب، ع16، الرياض، السعودية محرم 1425ه/ مارس2006م، ص 15.

(12) نفسه.

(13) محمد الفاسي: المقال السابق، ص23.

(14) Charles Penz : les Captifs Français du Maroc au XVII siècle, Paris 1944, p970.

(15) أحمد بلفريج: اهتمام ملوك المغرب بالفداء، في: مجلة المغرب، ع14، الرباط، المغرب1934، ص3.

(16) ابن جبير: أبو الحسن محمد بن أحمد، رحلة ابن جبير، دار القصبة، الجزائر، 2001، ص230.

(17) عزيز سامح ألتر: الأتراك العثمانيون في أفريقيا الشمالية، ترجمة محمود علي عامر، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان1409هـ/ 1989م، ص101.

(18) من بين هذه الكتابات نذكر: رحلة الوزير في افتكاك الأسير لمحمد بن عبد الوهاب الغساني؛ وهي رحلة إلى اسبانيا من طرف المولى إسماعيل إلى كارلوس الثاني سنة 1102هـ/ 1690م، ونتيجة الجهاد في المهادنة والجهاد، لأحمد بن المهدي الغزال، والإكسير في فكاك الأسير، لمحمد بن عثمان المكناسي، والبدر السافر في فكاك الأسارى من العدو الكافر؛ حيث ترتبط هذه الكتابات بالجهاد البحري، وافتداء الأسرى.

(19) انظر: حسن الصادقي: الجهاد البحري في التاريخ الإسلامي، بعض المصادر العربية في الجهاد البحري، في المجلة المغربية للتاريخ البحري، معهد الدراسات الإفريقية، سلا، المغرب 30-31 ماي، 1-2 جويلية1997، ص368.

(20) إبراهيم سعيود: لمحة عن الصراع الجزائري الإيطالي خلال العهد العثماني، في مجلة الدراسات في العلوم الإنسانية، ع7، جامعة الجزائر،2007، ص206.

(21) بلفريج أحمد: المقال السابق، ص1.

(22) جلال يحي: المرجع السابق، المولى إسماعيل وتحرير ثغور المغرب، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر1983.

ص27.

(23) عبد العزيز نوار ومحمد جمال الدين: التاريخ الأوربي الحديث من عصر النهضة إلى الحرب العالمية الأولى، دار الفكر، دمشق 1999، ج1، ص59.

(24) إبراهيم سعيود: علاقات الجزائر بالدويلات الايطالية خلال القرنين 17-18م، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2000، ص89.

(25) فهد بن محمد السويكت: المقال السابق، ص28.

(26) رشيد السلامي: قضية الأسرى في العلاقات المغربية الأوروبية، في المجلة المغربية للتاريخ البحري، معهد الدراسات الإفريقية، سلا، المغرب 30-31 ماي، 1-2 جويلية1997، ص281.

(27) فهد بن محمد السويكت: المقال السابق، ص15.

(28) عثمان بن خضراء: السلطان مولاي إسماعيل وعلاقاته بالدول الأوروبية، في مجلة دعوة الحق، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ع 383، الرباط، المغرب شوال1426هـ/ ديسمبر2005م، ص51.

(29) جلال يحي: تاريخ المغرب الكبير، 3ج، دار النهضة، بيروت، لبنان1981، ج3، ص4.

(30) عمار بن خروف: العلاقات السياسية بين الجزائر والمغرب في القرن السادس عشر الميلادي، دار الأمل، الجزائر2006، ج1، ص60.

(31) الحسن بن محمد الوزان: وصف إفريقيا، ترجمة، محمد حجي ومحمد الأخضر، ط2، دار الغرب الإسلامية، بيروت، لبنان1983، ص327.

(32) شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص ص 247- 255.

(33) نفسه، ص ص 278-279.

(34) فليب دو كاستلون: قنصل فرنسي من منطقة بروفانس الفرنسية في ضواحي مرسيليا، للمزيد من المعلومات: انظر هنري دوكاستري: الوكلاء والرحالة الفرنسيين 1530/ 1660، ص ص 34-35.

(35) تعود هذه المكتبة إلى السلطان "أحمد المنصور" إذ بعد موته آلت إلى ابنه "مولاي زيدان". وبعد أن عرف المغرب اضطرابات سياسية في عهده، حاول أن ينجو بها بمعاونة الفرنسيين سنة 1612م، بعد أن فقد مراكش لصالح" أبي المحلى". فقام القنصل الفرنسي القبطان "فليب دوكاستلون" بنقلها على متن سفينة فرنسية، فوقعت في أيدي الإسبان، ولم يستردها المغرب إلى اليوم. فهي معروضة في متحف "الأسكوريال" بإسبانيا.

(36) إسحاق دو رازيلي: (1587/ 1635م) كان عضوا في البحرية الملكية الفرنسية، عين حاكما لإقليم أكاديا الكندي سنة 1632م إلى غاية وفاته سنة 1635م. انظر: شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص285.

(37) نفسه.

(38) عمار بن خروف: المرجع السابق، ص48.

(39) شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص255.

(40) عمار بن خروف: المرجع السابق، ص ص132-133.

(41) شارل أندري جوليان: المرجع السابق، 268-279.

(42) يعتبر هاذان الميناءان من أهم مراكز التبادل التجاري بين دول جنوب البحر المتوسط وفرنسا، للمزيد من المعلومات أنظر:

- Brizen la maitiere : le grand dictionnaire géographique et Critique , T6 ,P157